بين سندان التشبيك ومطرقة الاحتكار

أ. خالد رجاح المرامحي

تكلمنا في المقال السابق (شاب الشَعَر يا عقيل) عن معضلة السكن والتي فشل فيها الوزير السابق ، وحجمها الحالي في "الفكر" ولم تُحل معادلتها بعد إقرار مشروع الوحدات السكنية الذي تحدثنا عنه ، وقيل أن السبب عدم وجود أراضي خالية حول المدن (بسبب التسوير أو التشبيك أو التشجير) من بعض حرامية التراب و بدون وجه حق حتى تهدم أحلام المواطن البسيط في امتلاك منزل .

الآن أتى مشروع الرسوم على الأراضي البيضاء لنسمع أن بعض تلك الملايين من الأمتار عادت إلى حضن الدولة من جديد قبل إقرار تلك الرسوم .

أقترح فك الاحتكار من وزارة الاسكان (لحل تلك المعضلة) وتوزيع المهمة على ثلاث جهات حكومية ليمتلك المواطن سكنه قبل سن التقاعد والشيخوخة (٦٠ عاماً) كالتالي :

١- أن تعطى بلديات المناطق والمحافظات الصلاحيات بتوزيع الأراضي لمن يرغب بقطعة أرض فقط وأن توضع لها تسعيرة رمزية (مع الأخذ في عين الاعتبار أصحاب الرواتب البسيطة ٣٠٠٠ بالشهر) ، على أن تتوفر فيها الخدمات الأساسية وتنفذ بجودة عالية وعلى أقساط مريحة .
٢- أن تكتفي وزارة الاسكان بالعمل على الوحدات السكنية من (شقق و فلل) بجودة عالية وتقديمها لمن يرغب بها .
٣- أن توكل مهمة الاقراض إلى البنك العقاري كما هو معمول به سابقاً (ولكن ينزع منها التأخير) لتأثيره على صحة المواطن .

وهذا كله يتم تحت النظام الإلكتروني الموحد لضبط العملية وعدم التحايل على النظام وتحقيق الأولوية وتسريع عملية التسليم ولكي لا يطالب المستفيد بأكثر من وحدة سكنية .

كما نأمل من وزارة التجارة أن تنهي الاحتكار الممارس علينا من قبل التُجار (على سبيل المثال لا الحصر وكلاء السيارات) ، فالسيارات وصلت إلى أرقام فلكية بسبب الاحتكار وغيرها من السلع والمنتجات ، كما نتمنى أن يتم فتح السوق ويسن قانون يحفظ حق المستثمر والمستهلك لينتج عنه بيئة خصبة للتنافس الشريف وتعدد الخيارات للمنتج الواحد ، وخلق فرص ((التوظيف)) لشبابنا بتوليد الوظائف مع تعدد الشركات .

إن من أبشع أضرار الاحتكار هو اختفاء الطبقة الوسطى من المجتمع ويصبح المال رهن طائفة قليلة وهذا ما نهى عنه الشارع في قوله تعالى :-
(كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ) ...

في الختام أحب أن أقول : " تهناكم الرحمة واسأل الله الكريم أن يعم بنفعها البلاد والعباد " .